

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضية السيد عبد الله المسلمان

وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، كريم الطراونة ، محمد متروك العجارمة ، جميل المحادين

المميز :-

المميز ضده :- العمى العس

تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ قُدم هذا التمييز للطعن

في الحكم الصادر عن محكمة استئناف معان في القضية رقم ٢٠٠٥/٧٢ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٢ والقاضي بإدانة المستأنف بالجرم المسند إليه وإنزال العقوبة بحقه استناداً للأدلة الواردة بحقه وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق لمصدرها .

وتتبادر أسباب التمييز بما يلي :-

١ . أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وذلك سناً لأحكام المادة (( ٦/١/٢٧٤ )) من قانون الأصول الجزائية حيث خلا الحكم من الأسباب الموجبة إذ لم تعمل المحكمة قرارها تعليلاً سائعاً إذ أنها لم تعالج أسباب الاستئناف المقدمة من المميز بشكل مفصل وواضح حيث أنها عالجتها بشكل مختصر جداً .

٢ . وبالتناوب أخطأت المحكمة بقرارها حيث لم تعالج بيانات النيابة المقدمة في الدعوى وهل تلك البيانات تثبت ارتكاب الجرم المسند للمميز وهذا الأمر ثابت في قرار المحكمة إذ أن البيانات المقدمة في الدعوى لا تؤدي إلى إدانة المميز .

٣. وبالتناوب أخطأت المحكمة بقرانها سناً لأحكام المادة (( ٢/٢٧٤ )) من الأصول الجزائية حيث أن هناك خطأ في تطبيق القانون إذا كان على محكمة الدرجة الأولى استظهار عناصر و أركان الجرائم المسندة للميزة سواءً جناية السرقة أو جناية السرورع بالسرقة وكذلك جنحة الإضرار بمل الغير خلافاً لأحكام المواد (( ٤٠١ ، ٤٤٥ ، ٧٠ ، ٧٦ )) من قانون العقوبات و هل تلك العناصر والأركان متوفرة وبيان علاقة السببية بين الظنين (( المميز )) والجرم المسند إليه وحيث أن المحكمة لم تعالج توافر عناصر أركان الجرم المسند للمميز مما يستتبع أن قرار الحكم قاصراً في التعليل والتسبيب ومستحقاً الفسخ .

٤. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها سناً لأحكام المادة (( ٤/٢٧٤ )) من الأصول الجزائية إذ أن اللاهول عن الفصل في أحد الطلبات المقدمة يستوجب الفسخ إذ أن محكمة الاستئناف لم تعالج الأسباب المخففة التقديرية بشكل مفصل وتحددتها بشكل واضح بالنسبة للمميز على فرض الثبوت مع عدم التسليم بالجرم المسند للمميز .

٥. وبالتناوب أن محكمة الاستئناف لم تتعرض في قرارها بأن هناك إسقاط للحق الشخصي من المشتكين جميعاً بالنسبة للمميز في هذه الدعوى وهذا الأمر ثابت في محاضر الدعوى حيث تم الإسقاط لدى المدعي العام وعلى محاضر الصفحات ذوات الأرقام (( ٣ ، ٤ ، ٢ )) وكذلك تم إسقاط الحق الشخصي أمام محكمة الجنايات وهذا الأمر ثابت بمحاضر الدعوى إذ أن إسقاط الحق الشخصي يؤثر على فرض العقوبة وتخفيفها بحق المميز وهذا يؤكد أن قرار المحكمة يستوجب الفسخ .

٦. ولم تلاحظ المحكمة أن المميز عند تاريخ الشكوى كان حدثاً كما أنه لم يكن له أية أسبقيات وهو الآن متزوج ورب أسرة ورب عمل وأن العقوبة المفروضة عليه سناً للقرار المميز تدمر أسرته وتقده صمله لهذا ولظروف الدعوى ولوجود الأسباب المخففة التقديرية تلتبس من المحكمة أن تأخذ المميز بعين الرحمة والرافة وتعطيه فرصة لأن يكون إنساناً صالحاً ومنتجاً في مجتمعه وبلده وكذلك أمام أسرته .

لهذه الأسباب يلتبس وكيل المميز قبول التمييز  
شكلاً وفي الموضوع فسح القرار المميز .

٣. آدابہ الہدیہ

١. آدابہ الہدیہ

١. آدابہ الہدیہ

:- آدابہ الہدیہ

١. آدابہ الہدیہ

lawpedia.jo

١. آدابہ الہدیہ

:- آدابہ الہدیہ

١. آدابہ الہدیہ

آدابہ الہدیہ

١. آدابہ الہدیہ

وعملاً بدلالة المادة ١٨/٣/د من قانون الأحداث وضعه يدار تربية الأحداث لمدة شهرين .

٤ . عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه يدار تربية الأحداث لمدة سنة واحدة .

لم يرتض المتهم وبقية المحكوم عليهم بهذا الحكم فطعنوا فيه استئنافاً ويتاريخ ٢٠٠٣/١/١٨ قررت محكمة استئناف معان بقرارها الصادر بالقضية الاستئنافية رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٢ القاضي برد أسباب الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

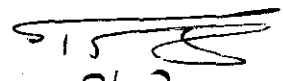
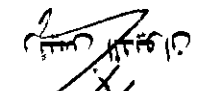
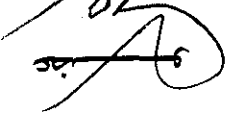

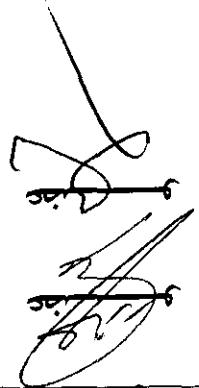
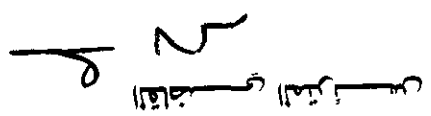
لم يرتض المحكوم عليهم بقرار محكمة الاستئناف فطعنوا فيه تمييزاً ويتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ أصدرت محكمة التمييز قرارها رقم ٢٠/٣٠/٢٠٠٤ القاضي بنقض القرار المميز الذي قضى بنقض حكم محكمة جنابات الطفيله لخلو الحكم من أسباب الموجبة وعدم كفايتها وضمونها بالمعنى المقصود بالمادة ٢٣٧ من الأصول الجزائية .

لدى إعادة الأوراق لمحكمة استئناف معان سجلت بالرقم (( ٢٤ لسنة ٢٠٠٤ نقض )) ويتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ أصدرت قرارها القاضي بفسخ القرار المستأنف والقاضي بتجريم المستأنف صلب وإدانة المستأنفين عن جنابة الشروع بالسرقة وعدم مسؤوليتهم عن هذه الجنابة وتصديق القرار المستأنف فيما عدا ذلك .

لم يرتض النائب العام / معان بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً ويتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣١ أصدرت محكمة التمييز قرارها بالقضية التمييزية رقم ٨٣٢/٥/٢٠٠٥ القاضي بنقض القرار المميز للأسباب الواردة فيه والتي تخطئ محكمة الاستئناف بعدم مسؤولية المتهمين عن جرم الشروع بجنابة السرقة .

لدى إعادة الأوراق لمحكمة استئناف معان سجلت بالرقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٥ ويتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٢ أصدرت قرارها القاضي برد أسباب الاستئناف وتصديق قرار محكمة الجنابات .



  
 ٢٠١٤/١٢/٢٤  
  
  
  
  


٢٠١٤/١٢/٢٤ الموافق ١٤٣٥/١٠/١٩

.  
 .  
 .

.  
 .  
 .

.  
 .  
 .

lawpedia.jo

.  
 .  
 .

.  
 .  
 .

.  
 .